وثائق مسرّبة تكشف عن مسار تهريب أسلحة للحوثيين عبر عمان وجيبوتي

فريق عربي انتلجنس

15 نوفمبر 2026

النسخة v2026.11.15
أنشئ هذا الملف في 16 نوفمبر 2026، 10:59
النسخة الحية
https://meaintelligence.net/investigation/houthi-arms-route/

عربي إنتلجنس © 2026

المحتويات

تتبع المسارات وملفات قانونية 3
قراءة تحليلية: من الاتهام العام إلى خريطة إمداد موثقة 3

كشفت وثائق مسرّبة عن ضبط شحنة معدات كانت متجهة إلى ميليشيا الحوثي، بعد وصولها عبر النقل من سلطنة عُمان وضبطها في المنفذ الحدودي. ولا تقتصر عمليات التهريب على مسار واحد، بل تشمل الطرق البرية والبحرية والجوية.

وتُظهر وثيقة الضبط مصادرة 25 كرتونًا تحتوي على 1000 سلك تفجير (Safety Fuses)، إلى جانب 100 جهاز اتصال لاسلكي متطور من ماركة «TXQ» (طرازي G63 و790)، بكامل توابعها وقواعدها الهوائية والكهربائية، وهي صينية المنشأ.

تُستورد الشحنات عبر شركات عُمانية قبل إعادة تهريبها إلى اليمن عبر الحدود البرية. وتمثل سلطنة عُمان وجيبوتي محطتين رئيسيتين في مسارات التهريب، فيما تأتي غالبية المعدات والتقنيات من إيران والصين.

تتبع المسارات وملفات قانونية

لم تعد عمليات الرصد والتحقيق التي تجريها الأجهزة الأمنية تقتصر على ضبط الشحنات عند وصولها، بل امتدت إلى تتبع مساراتها ومصادرها، وجمع وثائق الضبط والوثائق السرية، ورصد أسماء الأفراد والشركات والارتباطات ذات الصلة، إلى جانب دراسة الثغرات في آليات الرقابة الدولية. وتعمل الحملة الأمنية الحكومية على إعداد ملفات استقصائية وقانونية بشأن شبكات التهريب والجهات التي يُشتبه في تسهيلها وصول الدعم إلى ميليشيا الحوثي.

وتشير المعلومات إلى وجود ثغرات في آليات التفتيش الدولي في جيبوتي، تسمح بمرور شحنات تقل أوزانها عن 100 طن، أو تصل إلى هذا الوزن، دون تفتيش.

قراءة تحليلية: من الاتهام العام إلى خريطة إمداد موثقة

تكشف المعطيات عن تطور نوعي في توثيق شبكات الإمداد غير المشروع لجماعة الحوثي، إذ ينتقل التوثيق من إطار الاتهامات العامة إلى تقديم أدلة رسمية ترسم خريطة جغرافية ولوجستية لخطوط الإمداد العسكري والتقني متعددة المحطات.

وتكتسب هذه الشحنة خطورة لكونها مواد ذات استخدام عسكري مباشر، تُستغل في تطوير العبوات الناسفة، وتجهيز حقول الألغام البحرية والبرية، وبناء شبكات اتصالات ميدانية تكتيكية مقاومة للتشويش في الجبهات المشتعلة، ما يدحض مزاعم الاستخدام المدني.

وتبرز المعطيات استراتيجية حوثية معقدة في استغلال المحطات الإقليمية لتمويه مصادر الدعم؛ إذ تُستورد المعدات الحساسة تقنيًا من الصين وإيران تحت غطاء تجاري لشركات مسجلة في سلطنة عُمان، ثم تُنقل برًا عبر المنافذ الحدودية أو بحرًا عبر زوارق التهريب. ويؤكد هذا النمط أن الحوثيين طوّروا شبكة شركات واجهة تستغل التسهيلات التجارية والموانئ الإقليمية لكسر حظر التسليح المفروض بالقرارات الأممية.

ويضع هذا التسريب سلطنة عُمان أمام مسؤولية أمنية ورقابية مباشرة لتدقيق الشركات المسجلة على أراضيها، ومنع استغلالها منطلقًا لتهريب المواد العسكرية المزدوجة. كما يشكل أداة ضغط سياسي على المجتمع الدولي ومجلس الأمن لإعادة النظر في بروتوكولات التفتيش الأممي في جيبوتي، وفرض تفتيش صارم يشمل حمولات السفن والطرود كافة دون استثناء للأوزان الصغيرة.